

Distr.: General
30 July 2010
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون

البند ٢٣ من جدول الأعمال

مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)

رسالة مؤرخة ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من القائم
بالأعمال بالنيابة بالبعثة الدائمة للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليمات من حكومي، أتشرف بأن أحيل إليكم طياً نسخة من الرسالة المؤرخة ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٠ المقدمة إلى سفارة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في بوينس آيرس، والتي ترفض فيها مضمون الرسالة المعممة برمته، كوثيقة من وثائق الجمعية العامة تحت الرمز A/64/675 (انظر المرفق).

وأكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم هذه المذكرة ومرفقها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٢٣ من جدول الأعمال المتعلق بمسألة جزر فوكلاند (مالفيناس).

(توقيع) ديفغو ليميريس

الوزير

نائب الممثل الدائم

القائم بالأعمال بالنيابة

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٠ آب/أغسطس ٢٠١٠.



الرجاء إعادة الاستعمال

100810 100810 10-46929 (A)



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٠ الموجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة بالبعثة الدائمة للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

تهدي وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية والشؤون الدينية - الإدارة العامة
لمالفيناس وجنوب المحيط الأطلسي، تحياتها إلى سفارة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وأيرلندا الشمالية لدى الأرجنتين وتشير إلى الرسالة الموجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة
والمعممة كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة تحت الرمز A/64/675.

إن حكومة الأرجنتين ترفض مضمون الرسالة المشار إليها أعلاه برمته.

إن مبدأ حق تقرير المصير للشعوب الذي تدعي المملكة المتحدة أنه الحجة الوحيدة
التي تدعم موقفها من النزاع على السيادة لا ينطبق على "مسألة جزر مالفيناس". وهذا
واضح من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٠٦٥ (د-٢٠) و ٢٠٦٥ و ٣١٦٠
(د-٢٨) و ٤٩/٣١ و ٩/٣٧ و ١٢/٣٨ و ٦/٣٩ و ٢١/٤٠ و ٤٠/٤١ و ١٩/٤٢ و
٢٥/٤٣ فضلا عن القرارات التي اعتمدها سنويا للجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار.
فهذه القرارات وصفت "مسألة جزر مالفيناس" بأنها حالة استعمارية خاصة معينة تنطوي
على نزاع على السيادة بين جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة، يجب تسويته عن طريق
المفاوضات بين كلا الطرفين، مع وضع مصالح سكان الجزر في الاعتبار.

ولذا تؤكد الأرجنتين مجددا رفضها لمحاولة المملكة المتحدة تطبيق مبدأ تقرير المصير
للشعوب على "مسألة جزر مالفيناس" وعلى أي ممارسة مزعومة لهذا الحق. ومن ناحية
أخرى، فإن المحاولة البريطانية لوضع شروط لالتزامها باستئناف المفاوضات مع الأرجنتين
بشأن السيادة على جزر مالفيناس، وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندوتش الجنوبية
والمناطق البحرية المحيطة بها لا أساس لها إطلاقا وتتعارض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة
وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وعلاوة على ذلك، ترى الأرجنتين ضرورة إيضاح عدة اعتبارات تتعلق بما أعربت
عنه المملكة المتحدة بشأن التفاهات المؤقتة في إطار مسألة السيادة، في رسالتها المؤرخة
١٨ شباط/فبراير ٢٠١٠.

إن جمهورية الأرجنتين لا تعارض التعاون مع المملكة المتحدة بشأن جوانب عملية
ناشئة عن حالة الأمر الواقع السائدة في جنوب المحيط الأطلسي في إطار الضمانات القانونية
الواجبة وبغرض تهيئة مناخ يفضي إلى استئناف الطرفين للمفاوضات التي اقتضاها
المجتمع الدولي.

وجلي من هذه التفاهمات أنها تشير تحديدا إلى النزاع بين جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة على السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وساندوتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها. وطبقا للقانون الدولي، يلتزم البلدان بتسوية هذا الخلاف بالطرق السلمية. ولهذا فإن السعي لكيلا تكون تلك التفاهمات "مؤقتة" لا يتفق مع تفسير مبادئ ميثاق الأمم المتحدة بنية حسنة. إن تلك التفاهمات مؤقتة بالضرورة، ما لم يقرر أحد طرفي النزاع بشكل نهائي تجاهل التزاماته بشأن التسوية السلمية ورفض استئناف المفاوضات بشأن جوهر النزاع على السيادة.

إن الأرجنتين ما انفكت تشدد بصورة متكررة على التفاوت الشديد بين الالتزامات التي دخلت فيها المملكة المتحدة في إطار التفاهمات المؤقتة المشار إليها أعلاه، والأفعال الانفرادية المتعمدة لدى تطبيقها. إن هذه الأفعال تسعى إلى استحداث تعديلات إضافية للحالة في الوقت الذي تمر فيه الجزر بالعملية التي أوصت بها قرارات الجمعية العامة بما يتعارض بشكل سافر مع القرار ٤٩/٣١.

ومن ناحية أخرى، يبدو أن الرسالة البريطانية المشار إليها أعلاه تتجاهل النطاق الإقليمي للنزاع على السيادة والتفاهمات الثنائية. وتذكر الأرجنتين المملكة المتحدة بأن ذلك النطاق الإقليمي يشمل جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية، وجزر ساندوتش الجنوبية، والمناطق البحرية المحيطة بها^(١).

وتؤكد جمهورية الأرجنتين من جديد حقوقها السيادية المشروعة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية، وجزر ساندوتش الجنوبية، والمناطق البحرية المحيطة بها، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من الإقليم الوطني وتخضع لاحتلال بريطاني غير مشروع.

وتغتني وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية والشؤون الدينية - الإدارة العامة لمالفيناس وجنوب المحيط الأطلسي هذه الفرصة لتعرب مجددا لسفارة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأرجنتين عن فائق التقدير.

بوينس أيرس ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٠

(١) بيان مشترك لوفدي جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، مدريد، ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩.